مجلة الحكمة للدراسات التاريخية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 10 / العـدد: 2 (2022)، ص : 8- 41

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

المهدي جراد[1]
[1]قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، 2713، الدوحة، قطر
mehdijerad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/16 تاريخ القبول: 11 /2022/04 تاريخ النشر: 2022/06/01

الملخص:

يرنو هذا العمل إلى تبصر تجليات المراسم الدبلوماسية بإيالة تونس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وذلك من خلال مرجعية تستند بدرجة أولى إلى مذكرة محفوظة بالأرشيف الفرنسي، وتستأنس بالدراسات التاريخية الحديثة العربية والأجنبية التي اعتنت بالمراسم بوصفها أدوات بحثية في فهم واستيعاب تاريخ التفاعلات الدبلوماسية بإيالة تونس، والوقوف على مسألة الأفضلية أو الأسبقية الدبلوماسية.

كما يصبو هذا المقال إلى إعادة تشكيل بعض جوانب مبدأ الأسبقية الدبلوماسية الفرنسية بإيالة تونس من خلال دراسة وتحليل بعض المراسم الدبلوماسية مثل موكب مرور الفرق الموسيقية من أمام القنصليّات الأوروبيّة والتحيات والهدايا المتبادلة ومقابلة الباي، وغيرها استنادا إلى مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777. وفي هذا الصدد تُزودنا المذكرة بمعطيات قيمة عن المظاهر الاحتفالية والممارسة الدبلوماسية المرتبطة بها. وسنعمل على تحليل التصورات الحافة بهذه الممارسات من قبل مُدوّن المذكرة كمعايير للتجارب الاجتماعية التي خاضها القناصل الفرنسيون بإيالة تونس. أخيرا يهدف العمل إلى توضيح ما إذا كانت مسألة الأسبقية الفرنسية بالإيالة نتاجا لمطالبة القناصل بها

أم أنها ثمرة مفاوضات جارية مع البلاط الحسيني. وسنحاول أيضا شرح كيفية النظر إلى المراسم الدبلوماسية، بمعنى هل كانت مجرد مجموعة من الرموز والعلامات أو الضوابط التي كان يتوجب مراعاتها أم مجموعة من التجارب والممارسات المعينة؟

الكلمات المفتاحية: مراسم دبلوماسية- إيالة تونس-مُذكّرة- الأفضلية الفرنسية- قناصل-القرن الثامن عشر – آداب المُجاملة

Abstract:

This paper seeks to delineate the main elements of diplomatic protocol in the Regency of Tunis in the second half of the eighteenth century. The primary source of this research is an unpublished memo that is currently preserved in the French National Archives. To better demonstrate the importance of protocol in uncovering the dynamics of diplomacy and the order of precedence in the Regency of Tunis, the paper will also build on other contemporary studies of diplomatic history in Arabic and other languages.

The paper uses an unpublished French memo dated 1777 to reconstruct the main features of France's order of precedence in the Regency of Tunis. Some of the elements of diplomatic protocol that the paper will focus on include the following: marching band parades in front of European consulates, greetings, the exchange of gifts, and meetings with the Bey. In the same context, the memo also provides us with valuable information about the different forms of celebrations in that time period and the diplomatic protocol that regiments them. By analyzing the memo writer's take on these celebrations, the paper demonstrates that these perspectives constitute values for the social experiences of the French consuls in the Regency of Tunis. Finally, the paper will clarify whether or not France's

order of precedence is the product of particular demands made by the consuls or if it is the product of negotiations with the Husseini throne. The paper also explains how we should regard diplomatic protocol. It asks whether diplomatic protocol was only a matter of signs and symbols that were supposed to be respected or if it was a set of experiences and practices that needed to be observed.

Keywords: diplomatic protocol-Regency of Tunis-memo-France's order of precedence-consuls-the eighteenth century-courtesy and etiquette

المقدمة:

أثارت تصريحات رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة سهام بن سدرين في شهر مارس 2018 بوجود اتفاقيات تسمح لفرنسا باستغلال كافة ثروات البلاد التونسية إلى الأبد، انتقادات واسعة لدى الشارع التونسي فمنهم من سارع إلى تفنيد هذه "الادعاءات"، ومنهم من طالب بنشر هذه الوثائق للعموم وتقديم توضيحات بهذا الشأن. وقد استندت رئيسة اللجنة في كل معلوماتها على جزء من أرشيف الدولة التونسية استحوذت عليه فرنسا وتمكنت اللجنة من الاطلاع عليه. وبغض النظر عن مآل وخلفيات عمل هذه اللجنة فإنها تفصح عن المكانة أو الحظوة التي كانت تحتلها فرنسا على المستويين السياسي والدبلوماسي بالبلاد التونسية خلال العصرين الحديث والمعاصر. من أين تستمدّ فرنسا أفضليتها على البلاد؟ كيف يسوغ تفسير هذه الأسبقية والهيمنة الفرنسية بإيالة تونس؟

إنّ الممارسات والتفاعلات الديبلوماسية تمثل حقلا هاما ومفصليا في تاريخ العلاقات الدولية. وقد كان الباحثون مهتمين خاصة بالعادات والاحتفالات التي تبرز لا فقط هيبة الدولة وتحدد مكانة الممثلين الدبلوماسيين، ولكن أيضا مراقبة

العلاقات الدولية[1]. لذلك لا يمكننا فهم مفاهيم متعددة مثل المشروعية، العدالة، التعايش، الرابطة الاجتماعية، المخيال السياسي – بصفة كلية – دون مساءلة الإرث الثقافي (Moncef TAIEB, 2011) الذي تنشط فيه وتحتويه.

يصبو هذا العمل إلى تبصر تجليات المراسم الدبلوماسية بإيالة تونس خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وذلك من خلال مرجعية تستند بدرجة أولى إلى مذكرة محفوظة بالأرشيف الفرنسي، وتستأنس بالدراسات التاريخية الحديثة العربية والأجنبية التي اعتنت بالمراسم بوصفها أدوات بحثية في فهم واستيعاب تاريخ التفاعلات الدبلوماسية بإيالة تونس، والوقوف على مسألة الأفضلية أو الأسبقية الدبلوماسية.

يصبو هذا العمل إلى إعادة تشكيل بعض جوانب مبدأ الأسبقية الدبلوماسية الفرنسية بإيالة تونس من خلال دراسة وتحليل بعض المراسم الدبلوماسية مثل موكب مرور الفرق الموسيقية من أمام القنصليّات الأوروبيّة والتحيات والهدايا المتبادلة ومقابلة الباي، وغيرها استنادا إلى مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777. وفي هذا الصدد تزودنا المذكرة بمعطيات قيمة عن المظاهر الاحتفالية والممارسة الدبلوماسية المرتبطة بها. وسنعمل على تحليل التصورات الحافة بهذه الممارسات من قبل مدون المذكرة كمعايير انتقالية للتجارب الاجتماعية التي خاضها القناصل الفرنسيون بإيالة تونس. أخيرا يهدف العمل إلى توضيح ما إذا كانت مسألة الأسبقية الفرنسية بالإيالة نتاجا لمطالبة القناصل بها أم أنها ثمرة مفاوضات جارية مع البلاط الحسيني. وسنحاول أيضا شرح كيفية النظر إلى المراسم الدبلوماسية، بمعنى هل كانت مجرد مجموعة من

[1]- نلاحظ عزوف الباحثين عن دراسة المراسم الدبلوماسية بالرغم من دورها الأساسي في التفاعلات القائمة بين بلدين معينين وفي خلق ضوابط مشتركة متفق عليها بصفة تدريجية فهي تعيد انتاج تمظهر السلطة.

الرموز والعلامات أو الضوابط التي كان يتوجب مراعاتها أم مجموعة من التجارب والممارسات المعينة؟

-موكب عزف الموسيقى أمام القنصليّات أيام الأعياد الرسمية: رمزية السلطة المتنقلة (Jocelyne DAKHLIA, 1988; Moncef TAIEB, 2017)

ينبغي التشديد في البداية على أنّ كل ما استقيناه من معلومات عن القناصل والقنصليّات الأوروبيّة بتونس عبارة عن شذرات من المذكرة من هنا وهناك. وصاحب المذكرة هو جون بيار فرانسوا ريموند دي قاي دو فيلنوف Jean Pierre François Antoine de Guy de Villeneuve الذي وُلد في 13 يناير 1759 وتولى على التوالي خطة نائب قنصل فرنسا في خانية La Canée (1781) وفي تونس (1786-1792) كما أنه كان يعمل قنصلا بالنيابة بتونس في عام 1791. ومن المهم الإشارة إلى أن والده Jean François Raymond de Guy de Villeneuve كان قد دوّن بدوره مذكرات قنصليّة تتعلق بتركيا والمغرب وقد تولى مهام قنصل فرنسا بالمورة Morée (Eugène PLANTET, 1894; Anne, MEZIN, 1997) ثم سار الابن على منوال والده وكتب بدوره مذكرة تتعلق بإيالة تونس.

ومهما يكن من أمر فإن تدوين المذكرات كان ممارسة شائعة للقناصل ورجال الدبلوماسية خلال القرن الثامن عشر وتواصل بعد هذا القرن. ويتزامن تاريخ تحرير المذكرة أي عام 1777 مع إدراج جون بيار فرانسوا ريموند دي قاي دو فيلنوف في مكاتب البحرية الفرنسية، بما يعني ضمنيا اطلاعه على المراسلات القنصليّة[2] (Jörg ULBERT et Sylviane LLINARES, 2017) التي ترد من كل صوب وحدب، سواء من القنصليّات الأوروبيّة أو من قنصليّات المشرق وشمال

[2] منذ قانون 7 مارس 1669، كانت القنصليات ترجع بالنظر إلى كتابة الدولة للبحرية الفرنسية، باستثناء فترة قصيرة (من 1761 إلى 1766) حيث يتم إرفاقها بوزارة الخارجية.

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

إفريقيا. ولا شك أن مدوّن المذكرة قد استند إلى المراسلات القنصليّة وإلى الوثائق التي أمدّه بها سان ديديي Saint-Didier الذي كان يعمل آنذاك بوزارة البحرية الفرنسية وتحديدا قسم شمال إفريقيا، مثلما تشير إلى ذلك ملاحظة تمّ تدوينها على هامش الصفحة الأولى من المذكرة. وتبعا لذلك فإن هذه المذكرة مليئة بمعطيات مفيدة لفهم واستيعاب التفاعلات الدبلوماسية بإيالة تونس وخاصة المراسم الدبلوماسية بين سنتي 1740 و1777. وقبل التطرق لمسألة الفرق الموسيقية ينبغي التنويه إلى أن فرنسا كانت تتمتع بأفضلية مقارنة بباقي القوى الأوروبية لدى الباب العالي.

وانطلاقا من مقاربات متناقضة أو مفاهيم مختلفة جمعت بين البلاطات المسيحية الأوروبيّة وبين الباب العالي وإيالاته، نشأ تسلسل هرمي أو تراتبية للتشريفات أو التكريم استجابت للتطلعات الإمبراطورية لملوك فرنسا وإنجلترا ضد أباطرة آل الهابسبورغ. ووفقا لتقليد الإمبراطورية الرومانية المقدسة، كان لملك فرنسا الأسبقية بين باقي الملوك بعد الامبراطور. وبفضل علاقات فرساي الحميمة والمتينة مع الباب العالي والايالات العثمانية فقد أصبحت هذه البلاطات فضاءات مميزة يتم التأكيد فيها على أسبقية ملوك فرنسا على سائر باقي القوى الأوروبيّة حتى نهاية ما يُعرف بالنظام القديم.(Christian WINDLER, 2002)

وتصلح دراسة موكب مرور الفرق الموسيقية أمام القنصليّات الأوروبيّة بالحي الافرنجي لمدينة تونس أثناء عيدي الفطر والأضحى، بأن تكون مجهرا للنفاذ إلى المراسم الدبلوماسية السائدة خلال القرن 18 وتدقيق التصورات الحافة بمسألة الأسبقية أو الأفضلية الفرنسية. فقد سارع قاي دو فيلنوف بالتنويه إلى أنّه وفي خضم قلب النزاع بين بريطانيا وفرنسا أثناء حرب السبع سنوات (1756-1763)، كانت أفضلية فرنسا الدبلوماسية وحتى التجارية بإيالة تونس منذ بداية

الحضور العثماني تثير حفيظة القناصل الأوروبيين المقيمين بتونس، ولهذا قرر هؤلاء فتح مباحثات جديدة كانت قد برزت بوادرها زمن حكم علي باشا (1735-1756) لكنها لم تحسم بصفة نهائية.

وتتلخص المسألة أو القضية في مراسم مرور موكب الفرقة الموسيقية التابعة للباي أو تلك التي تتبع مؤسسة الديوان. ويذكر أنّ هذه الفرق كانت تخصّص يوما من كل سنة عقب الأعياد (البيرم) للتنقّل إلى مختلف القنصليّات وعزف الموسيقى احتفالا بهذه المناسبات الدينية الموسمية. وجرت العادة في البداية بأن يُغدق القناصل قدرا غير محدد من المال على هذه الفرق الموسيقية. غير أن هذه العادة أصبحت بمثابة حق يُطالب به العازفون ويبلغ مقدار17 ريالا. فقد عقد المؤلِف فقرات ومقتطفات لما نعته بمراسم الأعياد.

وكانت فرقة الباي الموسيقية لا تتبع بالضبط، أثناء تنقلها رتبة القناصل وحظوتهم الاجتماعية، فقد كانت تبدأ العزف بصفة عادية بالقنصليّات التي تمنحها ضعف المبلغ المتعارف عليه ولذلك كان قنصل فرنسا عادة ما يرفض استقبالها أمام الفندق ودفع المبالغ المطلوبة. في المقابل كانت فرقة الديوان تُخيّر التوجه دائما وحصريا إلى القنصل الفرنسي لعزف الموسيقى. وأمام المناوشات التي حدثت بين القناصل سنويا وللحيلولة دون وقوع تأويلات خاطئة فيما يتعلق بموكب مرور الفرق الموسيقية أثناء الاحتفالات الموسمية، قرّر علي باشا آنذاك، إلغاء هذه العادات والاقتصار على دفع المبالغ المعتادة والمقدرة بـ 17ريالا.

وتواصلت هاته المراسم في المدة النيابية للقنصل الفرنسي فرنسوا فور Fort (1743-1752) لكن القنصل دو سيلوز de Sulause (1754-1762) أراد تغييرها بما يسمح بإبراز الأفضلية الفرنسية وهو ما حصل فعلا عند اعتلاء محمد الرشيد باي الحكم (1756-1759). وإثر مباحثات بين هذا الأخير وقنصل فرنسا عادت المواكب الموسيقية لتعزف أمام منزل القنصل الفرنسي خلال السنة

الأولى ثم في السنة الموالية اتجهت إلى قنصليّة الامبراطور النمساوي التي دفعت مبلغا مضاعفا مقابل الحصول على هذا الامتياز الرمزي. وكان كل من القنصل الإنجليزي والفرنسي قد قررا عدم منح هذه الفرق الموسيقية أي مقابل مادي حتى أنّ الباي قد التجأ إلى معاقبة أحد أفراد هذه الفرقة عند تماديه في طلب سخاء مادي من أحد القنصلين.

ومع صعود علي باي للسلطة سنة 1759 عمل قنصل الامبراطور على الظفر بالأفضلية مستندا إلى علاقاته الجيدة ببعض أعوان وأهل البلاط الحسيني لكنه لم ينجح في مسعاه، فاضطر إلى استمالة أفراد الفرقة الموسيقية بأن يمنحهم كل الأموال التي كانوا يتحصلون عليها من باقي نظرائه الأوروبيين شريطة أن يعزفوا الموسيقى بصفة حصرية أمام مبنى قنصليّته فحسب لكن دون جدوى. وعندئذ استسلم للأمر الواقع وطلب العودة إلى ما كانت عليه المراسم زمن علي باشا (1735-1756).

أما بالنسبة للقنصل الإنجليزي واستنادا إلى المعاهدة المبرمة مع حكومته[3] فقد طلب أن تنقسم الفرقتان إلى ثلاث مجموعات تعزف في الآن نفسه وبدون تمييز أمام قنصليّات فرنسا وانجلترا والامبراطور والتي كانت تتنازع مسألة الأفضلية فيما بينها. وطبعا عارض القنصل الفرنسي هذا الأمر الحادث زاعما أن الأفضلية التي تضمنها المعاهدات الفرنسية التونسية أقدم من العرف المتبع حتى ذلك الحين فيما يتصل بترتيب تنقل موكب الفرقة الموسيقية. واعتبر القنصل الفرنسي دي سيلوز أنّ ذلك يعدّ تجاوزا واعتداء، بما أن قنصل فرنسا يتمتع بالأفضلية منذ أمد بعيد. وقد أعلمه الباي أنه يسعى إلى أن يكون قنصل فرنسا

[3] المعاهدة التونسية الإنجليزية المؤرخة بـ 19 أكتوبر 1751 والتي أشارت إلى النزاعات القائمة بين فرنسا وإنجلترا حول الأسبقية وخاصة البند السابع عشر الذي ينص على تفضيل تجار إنجلترا الذين كان يتعين عليهم دفع 2 % كرسوم جمركية أقل مما يدفعه تجار فرنسا.

دائما صاحب الأفضلية على حساب نظرائه القناصل وحتى عن طريق التشريفات التي يخصّ بها سفن ملك فرنسا دون باقي السفن الأوروبيّة الأخرى حسب ما نصت عليه المعاهدات السابقة[4]. غير أن مسألة موكب تنقل الفرق الموسيقية لم تنص عليه المعاهدات وبالتالي فهو لا يرفض البتة مقترح القنصل الإنجليزي بهذا الشأن. وتورد المذكرة تعقيب القنصل دي سيلوز على كلام الباي حيث خاطبه بما يفيد أنه يعلم جيدا أنّ الفرنسيين لهم أفضلية تاريخية في الاستقرار بتونس مقارنة بباقي الدول وحتى داخل الإمبراطورية العثمانية وأنّ فرنسا تتطلع إلى أن تتبوأ مركز الاسبقية في كلّ الحالات التّي يمكن أن تظهر خلالها مظاهر للتنافس بما في ذلك موكب تنقل الفرق الموسيقية التي تُعد علامة من علامات التشريف والتبجيل والحظوة. ورغم إصرار القنصل الفرنسي على نيل مرتبة متميزة بين أقرانه إلا أنّ علي باي قد تبنّى نفس القرار الذي كان اتخذه علي باشا سابقا، أي تنقل الفرقة الموسيقية أمام كل القنصليّات، وقد امتثل جميع القناصل إلى ذلك، باستثناء قنصل فرنسا الذي يبدو أنه لم يُرغم على مجاراة بقية القناصل الأوروبيين.

وقد شدّد القنصل الفرنسي على أهمية هذا الطقس الرمزي. وفي الواقع كان يتوجب- في نظر قنصل فرنسا- أن تكون التراتبيّة الهرميّة بين القناصل واضحة للعيان أو مرئية من قبل الجميع وبانتظام، حتى يستمر الاعتراف بمبدأ الأسبقية الفرنسية بالإيالة. وعلى هذا النحو فإنّ موكب تنقل الفرقة الموسيقية كان يعتبر من المناسبات الوحيدة التي تسمح بإعادة التأكيد سنويا على أسبقيّة القنصل الفرنسي. (Christian WINDLER, 2002)

[4]لعل من أبرزها المعاهدة المئوية التونسية الفرنسية لسنة 1685 (البند الثامن والعشرون) والتي تنص على أن سفن ملك فرنسا تقع تحيتها بعدد من الطلقات المدفعية تفوق التحية الموجهة لباقي السفن الأوروبيّة التي ترسو بميناء حلق الوادي.

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

وتمكننا مذكرة دو فيلنوف من متابعة ردود أفعال الباي والقنصل الفرنسي وكذا مناورات قنصل الامبراطور بالايالة في إطار تطويق مسألة تنقل الفرقة الموسيقية. وبات من الواضح أنّ قرار الباي بخصوص موكب تنقل الفرق الموسيقية لم يرض القنصل الفرنسي الذي قابل الباي ثلاث مرات متتالية دون حسم المسألة، وهو ما جعله يطلب لقاء رابعا مصحوبا بموثّق القنصليّة ونائب التجار واثنين من كبار التجار الفرنسيين حتى يدلوا بشهادتهم. وذكّر دي سيلوز أثناء المقابلة أنّ الأفضلية الفرنسية في الايالة تستند إلى مرجعيّة تاريخية لا لبس فيها مبنية على قدم المعاهدات الثنائية المبرمة بين فرنسا والايالة[5] وكذلك على العرف الجاري به العمل والذي وقع تخليده بمرور الزمن ويحتجّ القنصل على عدم تمتيعه بهذه الامتيازات والحال أنّ البلاط العثماني يقرّ بذلك بصفة صريحة حيث أنّ السفير وقناصل فرنسا كان يقع استقبالهم في كل المناسبات الاحتفالية بإسطنبول قبل كل أعوان الدبلوماسية أو التمثيل الدبلوماسي الأوروبيين دون أن تقع منافسات بهذا الشأن. ويضيف بأنّه لا يمكن التنبؤ بعواقب حذف مرور موكب الموسيقى من أمام القنصليّة الفرنسية وخصوصا ردّة فعل ملك فرنسا مشدّدا على أنّ هذا الموكب كان يُعدّ علامة اصطفاء خارجية ظاهرة للعيان تؤكّد شكلا على أسبقية ملك فرنسا وأفضليته داخل مدينة تونس.

ويستشف مما أورده صاحب المذكرة أنّ الباي كانت لديه تحفّظات تتعلّق بوجهة نظر قنصلي إنجلترا والامبراطورية، وأنّه يسعى إلى تقديم فرنسا على مستوى التفاعلات الدبلوماسيّة الرمزيّة والرسميّة نظرا للروابط المتينة والمنفعيّة التي تجمعه بملك فرنسا، لكنّه كان مُجبرا على تقديم بعض التنازلات للإنجليز

[5] أبرمت أول معاهدة تونسية فرنسية خلال العصر الحديث سنة 1604 وتم تنصيب اول قنصل فرنسي بالإيالة عام 1577. كما كانت من أول القوى الأوروبيّة التي أمضت على معاهدات الامتيازات العثمانية عام 1535 في عهد الملك فرنسوا الأول.

درءا لكلّ المخاطر التي يمكن أن تُهدده، وأنّ ابرام السلم مع باقي القوى الأوروبيّة قد عاد عليه بالوبال، حيث لم يغنم الكثير، بل على العكس من ذلك تقلصت مداخيل الايالة بتحجيم نشاط القراصنة. وكان يُعوّل على رفض ادعاءات قنصل الامبراطور لولا أنّ قنصل إنجلترا قد تضامن معه وطالب بتغيير طريقة تنقّل موكب الفرق الموسيقية أثناء الاحتفالات الموسمية للإيالة. وأنّ الحل الأنسب بالنسبة له كان يتمثل في حذف هذا الموكب الذي ظلّ محلّ نزاع مراسمي بين الممثلين الدبلوماسيين، وحاول بالتالي إيجاد مخرج يناسب الجميع بما في ذلك قنصل إنجلترا. وأنّه في صورة رفض قنصل إنجلترا لهذا المقترح فإنّه سيعمل جاهدا على تقديم امتيازات لملك فرنسا فيما يتصل بهذه المراسم.

وفي نهاية المطاف تحصل القنصل دي سيوز على امتياز يسمح بمرور الفرقة الموسيقية أمام القنصليّة الفرنسية بصفة حصريّة وقبل أقرانه الأوروبيين، خلال احتفالات عيدي الفطر والاضحى، غير أنّ كل من قنصل الامبراطور وانجلترا رفضا استقبالها لاحقا. لكنّ الباي استسلم لتدخلات القناصل الآخرين، ولم يقبل دور الحكم في نزاعات الأسبقية، وقرّر أن تعزف الفرقة الموسيقية في منتصف الطريق بين الفندق الفرنسي والإنجليزي.

ويبدو أن كل القناصل قد استجابوا لقرار الباي وابنه حمودة لاحقا. غير أنّه ينبغي التشديد على أنّ مناورات قنصل الامبراطور لم تقف عند هذا الحد فقد نجح في حدود شهر جويلية من عام 1761 في التأثير على الباي لحذف موكب عزف الموسيقى خلال عيد الأضحى، موظّفا دون شكّ علاقاته الجيّدة مع أهل البلاط الحسيني ومع كبار ضبّاط الديوان رغم احتجاجات القنصل الفرنسي.

ومهما يكن من أمر فإنّ هذا التنافس بين كل من فرنسا وانجلترا وقنصل بلاط فيينا يشي بأهميّة الدلالات الرمزيّة للضوابط المراسمية في الحقل الدبلوماسي بإيالة تونس خلال القرن الثامن عشر. كما نستشف أيضا أنّ تحديد

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

مبدأ الاسبقية كان يتمّ تحديده من خلال العلاقات التي يُقيمها الباي مع القوى الأوروبيّة. ثم إنّ الانتهاكات المُسجلة أثناء المراسم الاحتفالية أو الاهانات المتصلة بعدم احترام مبدأ الاسبقية كانت تتطلّب تبادلات لمحوها وقد سعى القناصل باستمرار للحصول عليها مثلما أسلفنا.

عموما وقبل اندلاع الثورة الفرنسية، لم يكن يتمتع بـ" حق الصدارة" préséance بالنسبة للتمثيل القنصلي إلا قنصل فرنسا، مع الإقرار بوجود منافسة بينه وبين نظيره الانجليزي. غير أن الامتيازات التي كانت تتمتع بها الدبلوماسية الفرنسية كانت تشمل نواميس ومراسم وطقوس أخرى لعل من أبرزها طقس التحية المتبادلة.

2- التحية المتبادلة أو آداب المجاملة:

لقد كانت كرامة القناصل والمبعوثين الأوروبيين وقدومهم إلى ميناء حلق الوادي مشحونة بمجموعة من التشريفات أو البروتكولات وتحيّات المجاملة التّي أقرّتها المعاهدات الثنائية، على غرار معاهدة 1685، التي جاء فيها: "كلّما ترسو إحدى سفن إمبراطور فرنسا بميناء حلق الوادي، وبمجرّد إعلام القنصل آغا القلعة يتمّ الترحيب بالسفينة الحربية من قبل أبراج وحصون المدينة بما يتناسب مع رتبة قائدها وبعدد أكبر من الطلقات المدفعية من تلك الخاصة بجميع القوى الأوروبيّة الأخرى..."[6]. وفي المقابل يقوم الأسطول أو السفينة بردّ التحية بعدد مماثل من الطلقات.

في الواقع تتأكد أولوية أو أفضلية فرنسا على سائر القوى الأوروبيّة فيما يتصل بأولوية القنصل الفرنسي على سائر القناصل وهو ما نصّت عليه المعاهدة التونسية الفرنسية لسنة 1665، وذلك خاصة على حساب القنصل الانجليزي

[6] المعاهدة التونسية الفرنسية لسنة 1685، البند الثامن والعشرون.

والقنصل الهولندي في ذلك التاريخ، حتى أن الأمم المسيحية التي لم يكن لديها تمثيل قنصلي بتونس كان عليها الالتجاء إلى القنصل الفرنسي لينوب عنها في مسائل التفويض الديبلوماسي مع دفع معاليم القنصليّة. ويكفي أن نلقي نظرة على فحوى معاهدات سنوات 1710 و1720 و1728 1742 و1770 حتى نتأكد من احتلال القناصل الفرنسيين مرتبة الصدارة والتقدم على بقية القناصل وكذا بالنسبة إلى ضبّاط البحرية الملكية.

يُؤكد مؤلف المذكرة منذ البداية بأن قنصل فرنسا كان يُحظى بالأفضلية بإيالة تونس على حساب نظرائه الأوروبيين آنذاك أي قناصل إنجلترا والسويد والدنمارك وهولندا وجمهورية البندقية وراغوزة والتوسكانة وجنوة، غير أنّه يستدرك بسرعة ليُقر بوجود تنافس مع هذه القوى وبالتالي وجود صعوبات تواجه القنصل الفرنسي في بعض المناسبات. ولعله قد لاحظ ذلك من خلال المراسلات القنصليّة التي كانت ترد على مكتب البحرية الفرنسية ويُشدد قيي دو فيلنوف على أنّ هذا التنافس يتجلى على صعيد تحية السفن التي ترسو بميناء حلق الوادي. ويُذكر بأن ملك فرنسا كان قد طلب من باي تونس من خلال نصوص المعاهدات أن تقع تحية السفن الفرنسية وقادتها بأكبر عدد من الطلقات المدفعية، بيد أنّ قناصل الدول الأوروبيّة الأخرى قد نجحوا أحيانا في الظفر بذات الامتياز في مناسبات بعينها بفضل تسويات ومفاوضات، ضمن سياق إكراهي ضاغط جمع فاعلين اجتماعيين من مشارب مختلفة وذلك باستمالة الباي أو بطانته المقرّبة أو بمنح العطايا لضبّاط الديوان الذين كانوا يشرفون على تنفيذ أوامر هذا الصنف من التحية أو المجاملة.

والمهم أنّ مثل هذه المجاملات قد أثارت اهتمام قناصل فرنسا-على غرار باقي قناصل القوى الأوروبيّة التي كان لها تمثيل دبلوماسي بالايالة- ولم يتوان مُدوّن المذكّرة في تقديم أمثلة دقيقة تتجلى فيها أسبقية فرنسا بإيالة تونس. ففي يوم

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

21 جوان 1766 رست سفينة فرنسية بميناء حلق الوادي على متنها الأمير ليستناي Listenais والتحق القنصل دي سيزيو De Saizieu بالسفينة في اليوم الموالي لتلقّي التعليمات وإعلام الباي برتبته والمهمّة التي جاء من أجلها، ووافق الباي على تمكينه من كلّ علامات التبجيل والمجاملة والتشريفات اللازمة فيما يتصل بالتحيّة وتحديد يوم المقابلة الرسمية والمراسم التي تتبعها. وتبعا لذلك تمّ يوم 23 تحيّة راية ملك فرنسا بـ 29 طلقة مدفعيّة مع توفير كلّ مستلزمات المؤونة التي تمّ تحميلها على خمسة صنادل أو مراكب صغيرة[7].

ويوم 24 توجه الأمير مرفوقا بالسيّد سان ديدي ضابط البحريّة و130 من ضبّاطه إلى قلعة حلق الوادي حيث وقعت تحيته بـ 13 طلقة مدفعيّة. وكان بانتظاره في مدينة تونس القنصل الفرنسي مصحوبا بكبار التجار الفرنسيين الذي استقبله بمنزل القنصليّة وكان الأمير مُحاطا بعشرة حوانب، أي فرق حراسة أرسلهم الباي. وبعد المراسم المتبعة فيما يتعلق بالزيارات مع القناصل الأوروبيين أتاه مبعوث من الباي ليصحبه لمقابلة الباي مساء يوم 25 وحتى يمكنه من علامة تميّز واصطفاء واضحة وغير مسبوقة أرسل له 24 من حراسه الشخصيين و17 عربة مجرورة و100 من الخيول منها اثنان له وللقنصل الفرنسي. ويضيف دو فيلنوف أنّه أثناء جلسة مقابلة الباي جلس الأمير على يمين الباي على كرسي فخم وبجانبه كبار الضبّاط المرافقين له وتمّ تقديم القهوة التي تناولها الباي، (Moncef TAIEB, 2011) مع القائد الأمير وهو ما يُعدّ علامة اصطفاء حسب مدوّن المذكرة لا تمنح إلا نادرا في بلدان شمال إفريقيا.

[7] وتكريسا لمبدأ الضيافة عند حلول السفن ومكوثها بموانئ الايالة ترسل إليها السلطات بهدية متكونة من مواد المؤونة اللازمة من عجول ودجاج وكميات من الخبز والفواكه وغيرها.

وممّا يؤكد ما ذهبنا إليه سابقا من اهتمام القناصل بدقائق تطبيق المراسم الدبلوماسية وحرصهم على التعرّف على حيثيات هذه الضوابط والآداب، أنّهم كانوا يؤكدون في مراسلاتهم إلى سلطات الإشراف على الفروقات أو التمايز الذي يلاحظونه في المراسم المرئية أو "العمومية". فلا غرابة أن يُطالب قناصل وقباطنة سفن بعض القوى الأوروبيّة بمعاملتهم بالمثل عند تطبيق بعض المراسم الدبلوماسية. ففي شهر جويلية 1766 طلب الأميرال إيمو Emo قائد سفينة وفرقاطة حربية تابعة لجمهورية البندقية، منحه نفس التشريفات والحظوة التي تمتّع بها الأمير دي ليستوني Listenais رغم أنّه ليس هناك علامات تميزه ولذلك تمت تحيّة الراية بإحدى وعشرين طلقة مدفعية فقط، وإحدى عشرة طلقة لشخصه، وقدّم بالمناسبة هدايا فخمة للباي تقدّر قيمتها بحوالي 30 ألف ليرة Livre tournois وتبعا لتوصيات قنصل البندقية ورغبة قائد السفن فقد وقعت تحيته بنفس عدد الطلقات عند مغادرته الايالة. ويُقيم هذا المثال الدليل على أنّ هذه المراسم كانت تخضع لمساومة ومفاوضات مع أهل البلاط للظفر بامتيازات تحفظ شرف الملك أو الأمير.

ويمكن أن نُعاين تسابق ممثلي الدبلوماسية الأوروبيّة من أجل الظفر بنفس المجاملات التي كانت تحظى بها باقي القوى الأوروبيّة بإيالة تونس. إذ يورد دو فيلنوف في موضع آخر من المذكرة عام 1772، أنّه تمّ الاتفاق على أن تُقدم نفس المراسم لقائد الأسطول الدنماركي هوقلند Hoogland ، الذي قدم إلى تونس مثلما وقع مع الأمير الفرنسي دي ليستوني غير أنّ مدوّن المذكرة يسجّل بارتياح كبير أنّ تنقّل القائد هوقلند إلى قصر باردو كان على متن عربتين عاديتين وبدون أيّة حراسة، وكان هو المستثنى الوحيد من تقبيل يد الباي من بين الموكب المرافق له. وفرض عليه الباي تعيين المستشار أو الكاتب الحالي للقنصليّة الدنماركية كقنصل

جديد، وبالتالي أُجبر القائد على العودة بالمرشح لهذه الخطّة وهو السيّد أربويه Arboe والذي كان قد عيّنه بلاط كوبنهاجن قنصلا بإيالة تونس.

وعلى أيّة حال لم يكن عدد الطلقات المدفعية مستقرا دائما عند تحيّة السفن والمراكب الأوروبيّة، بل متفاوتا من فترة إلى أخرى حسب عدّة معايير منها ميزان القوى بين الايالة والقوى الأوروبيّة ثم الغرض من الزيارة وطبيعة المهمّة (تعيين قنصل جديد، إبرام معاهدة أو تجديدها، إرسال مجموعة من الهدايا، فرض بنود...) وكذلك أيضا هويّة قائد السفينة إذ غالبا ما يُستقبل الأميرال مثلا بعدد أكبر من الطلقات المدفعية. (Mehdi JERAD, 2017)

ففي 8 أكتوبر 1751 وصل أسطول حربي انجليزي بقيادة السيد كابل Keppel متكوّن من سفينة مجهّزة بستين قطعة مدفعية وفرقاطتين تمّت تحيته بـ 25 طلقة مدفعية. وكان القنصل الإنجليزي يتردّد باستمرار على قصر باردو من أجل الإعداد للمراسم التي ستصحب مغادرة الأسطول وكذلك المتعلّقة بمقابلة الباي. وبما أنّ السيد كابل قائد الأسطول كان يحمل لقب وزير أو مبعوث خارق للعادة فقد تمّ الاتفاق على أن يتمّ نقله إلى مدينة تونس وعند مروره بقلعة حلق الوادي يتوجّب أن يتلقى نفس التشريفات التي حُظي بها أسطوله، وأن يتمّ نقله إلى قصر باردو على متن مركبة ذات عجلتين، وأن يقابل الباي بكلّ احترام ولَباقة دون تقبيل يده، وأن يجلس على كرسيّ فخم، بينما يتعيّن على الضبّاط المرافقين له تقبيل يد الباي وكذلك ابنه يونس وباقي أشقائه.

وكانت الأسبقية الفرنسية بالإيالة تتجلّى من خلال تميّزها بأكبر عدد من الطلقات المدفعية كتحيّة لرايتها ولقادة سفنها، حتّى وإن كانت المهمة غير دبلوماسية بصفة خالصة. ففي شهر أكتوبر عام 1764 وصل في نفس الوقت قائد من جمهورية البندقية والقائد الفرنسي شابير Chabert إلى ميناء حلق

الوادي. وكان هذا الأخير قائد سفينة ملك فرنسا، وقدم بهدف رسم خرائط جغرافية لمنطقة شمال إفريقيا، ووجد التسهيلات اللازمة من قبل الباي لتنفيذ مهمته. غير أنّ البنادقة كانوا ينظرون بامتعاض إلى عدد الطلقات المدفعية التيّ خصّصت لتحيّته عند مغادرة الايّالة وعملوا على أن يحصل قائدهم على نفس التحيّة لراية البندقية غير أنّ قنصل فرنسا دي سوزيو أجبر الباي على أن يتمّ تحيّة السفينة والقائد بعدد أكبر من الطلقات المدفعيّة تفوق عدد الطلقات المخصّصة للقائد البندقي، ونجح في ذلك بعد أن اشترط الباي ألاّ يطالب بذلك مجدّدا حتى لا تصبح عادة يُطالب بها كل قناصل القوى الأوروبيّة. وكان السيّد شابير مصحوبا بأحد الحوانب أثناء تجواله بالإيّالة، وكان يترجم له كلّ ما يطلبه، وعند مغادرته الايالة في 22 جويلية 1766 وقعت تحيّته بتسع طلقات مدفعية بطلب من القنصل الفرنسي دي سوزيو الذي شكر الباي على هذه المبادرة التي لا تمنح إلا نادرا، خاصّة وأنّ القائد شابير لم تكن له صفة دبلوماسية.

وهكذا فإنّ كلّ طرف من أطراف التفاعلات الدبلوماسية كان يحاول جاهدا حماية هيبته. وعلى هذا النحو فإنّ الباي والقناصل والمبعوثون كانوا يردّون الفعل ليس فقط بالنظر إلى الطرف المباشر المقصود، بل وكذلك أمام العامة التي تتوقّع منهم الحفاظ على نوع من "النظام التعبيري" في مثل هذه المواقف. (Christian WINDLER, 2002)

في كلّ زيارة يقوم بها مبعوث أوروبي إلى إيالة تونس كان الأمر متروكا للقنصل للتفاوض بشأن تفاصيل المراسم والضوابط الواجب اتباعها في سياق العلاقات الأوروبيّة التونسية. ومن المرجّح أنّ القناصل كانوا يتربّصون مناسبة المجاملات وآداب المعاشرة حتى يتحصّلوا على استقبال لائق لمبعوثي بلاطهم يترجم عن رتبة أميرهم وهو ما نُعاينه في الربع الأخير من عام 1769 حيث قدم قائدان إلى ميناء حلق الوادي: الأوّل فرانشيسكو فاليي قائد أسطول البندقية، والثاني

نائب أميرال هولندي. وقدّما إلى الباي مجوهرات وهدايا ثمينة إلى جانب مبالغ ماليّة أثارت إعجاب الباي الذي لم يكن يتوقع مثل هذه الهدايا حسبما ورد في المذكرة. ولذلك كان استقبال القائدين لائقا وتمّت تحيّتهما عند المغادرة بنفس عدد الطلقات التي تحصلا عليها عند قدومهما إلى الايالة.

وفي هذا السياق يلاحظ كريستيان فندلار Windler أنه في سبعينات القرن 18 كانت المراسم التي تخص استقبال قباطنة السفن متماثلة تقريبا لجميع الدول، ولكنّ بالنسبة للفرنسيين تمّ إعفاء الضبّاط المصاحبين من تقبيل يد الباي، وعلاوة على ذلك فإنّ القباطنة الفرنسيين كان لهم حق الجلوس في حضرة الباي ممّا يُميّزهم عن باقي القوى الأوروبيّة. (Christian WINDLER, 2002)

يتراءى لنا من خلال المعطيات المبثوثة في ثنايا المذكرة أن صاحبها يشدّد على كل تفاصيل الممارسة الدبلوماسية ومنها دقائق وحيثيات التمايز أو الأسبقية الفرنسية مقارنة بباقي القوى الأوروبيّة، فهو يلتقي مع مراسلات القناصل فيما يتعلق بـالتركيز على مركز الصدارة الدبلوماسية الذي كانت تحتله فرنسا وكانت تسعى بكل جهدها إلى تعزيزه بواسطة ممثليها الدبلوماسيين المقيمين بالإيالة. ولا تخلو المذكرة في فقراتها من تضمين لمنسوب الارتياح التي انتاب صاحبها بخصوص الاستقبال اللائق والتبجيل الاستثنائي التي كان يحظى به الفرنسيون بالإيالة رغم بعض الأزمات العابرة. ولعلّ أبلغ دليل على ذلك تردّد عبارة " استقبله بحفاوة وتبجيل" في أكثر من موضع للإيماء بالحُظوة التي كان يتمتّع بها الفرنسيون.

وعلى مستوى آخر ومن دواعي الانصاف أن نعترف لصاحب المذكرة بقيمة منجزه باعتباره يقدم شهادة مهمّة مقتبسة من مراسلات القناصل الفرنسيين تتخللها أحيانا تمثّلاته الشخصيّة لما عاشه باعتباره فاعلا دبلوماسيا ضمن مكاتب وزارة البحرية الفرنسية احتل مع غيره الصف الأمامي في متابعة المراسلات

القنصليّة الواردة وما عاينته تلك الفترة من أحداث سياسية ودبلوماسية مهمّة ومفصلية في تاريخ إيالة تونس. فقد عقد المؤلِف مقتطفات يمكن نعتها بمراسم مقابلة الباي وحيثياتها والهدايا المترتبة عنها.

- بين مقابلة الباي وتبادل الزيارات: أي حُظوة للقناصل ضمن تفاعلات متشابكة؟

كان مبدأ الأسبقية يقوم على الأولويّة التي يحظى بها القنصل أو الممثّل الدبلوماسي على غيره من نظرائه في الاستقبال أو في تأدية بروتوكولات التهنئة وغيرها لدى الدولة المُضيفة أو في الاحتفالات. وكان التنافس على أشدّه بين القناصل. وتُشدد فرنسا دائما على مبدأ الأسبقية والتمايز بالاستناد إلى البعد التاريخي للعلاقات التونسية الفرنسية وإلى الاتفاقيات السابقة. وتستوقفنا في هذا المشهد المراسمي، ثلاثة طقوس، نعتقد أنّ لها حمولات رمزيّة تفصح عن جملة من المعاني والدلالات، وهي المقابلات الرسميّة بين الباي والقناصل وتبادل الزيارات بين القناصل وطقس تقبيل يد الباي.

يقرّ المؤلِف وهو على تمام الصواب أن الخلافات والتنافس القائم بين فرنسا وانجلترا حول الأسبقية، لم تمنع قنصليهما من القيام ببروتوكلات المجاملة وتبادل الزيارة، فضلا عن العزائم والولائم التي كانت تُقام من حين إلى آخر. ولئن أقر مُحبّر المذكرة بأن أمر الاسبقية كان يتم من خلال التهنئة في المناسبات وتقديم المجاملات للباي وأنها لا تستقيم غالبا إلا بواسطة تعزيز العلاقات مع الباي وأهل البلاط خاصة، إذ حُظي قناصل فرنسا منذ زمن بعيد بامتياز الاسبقية في إطار الصداقة التقليدية التي تربط فرنسا بالدولة العثمانية وإيالاتها، فإنّ حقيقة ذلك لم تتعارض مع نشوب بعض الخلافات بين القوى الأوروبيّة وخاصّة قنصل إنجلترا وقنصل الامبراطور. وهي حقيقة توسّع المؤلِف في تحليلها من خلال توضيح دواعي الخلافات والحساسيات والنزاعات القنصليّة بين هذه القوى حيث لم

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

يتوان القناصل الانجليز في مُزاحمة فرنسا ومحاولة الاستحواذ على امتيازاتها قبل أن تحسم سُلطات الايالة الموقف بتقديم قنصل فرنسا عند المقابلات الخاصة مع البايات الحسينيين ليلة الأعياد ممّا يُعدّ تمييزا له عن بقيّة القناصل. كما لا يمكن أن نغفل عن حقيقة مفادها أنّ إعادة تأكيد أسبقيّة القنصل الفرنسي بالإيالة سنويّا كانت تتمّ من خلال زيارات منتظمة ومرئيّة من قبل الجميع. (Christian (WINDLER, 2002

ويورد دو فيلنونف مثالا لـ "انتهاك" مراسم مقابلة رسميّة جرت في إحدى قاعات قصر الباي ببباردو بدعوة من علي باشا (1735-1756). وإثر وصول مركب جزائري قادما من عنابة أخبر بتفشيّ الوباء هناك عام 1753، طلب الباي حضور كلّ القناصل المُقيمين في الايالة لإبداء رأيهم فيما يتعلّق بالإجراءات الاحترازيّة والحجر الصحّي الذّي يتعيّن القيام به في مثل هذه الحالات. وبما أنّ قنصلي الدنمارك وإنجلترا قد قدما قبل نظيرهم الفرنسي فقد تحصّلا على مكانيين للجلوس في الصفوف الأماميّة، بينما ظلّ القنصل الفرنسي واقفا ممّا آثار اشمئزازه من عدم حصوله على "مكانه الطبيعي" داخل القصر.

وقد قاد المباحثات ابن الباي محمد عوضا عن أبيه علي باشا. وساد جوّ من التوتّر خلال النقاش خاصّة بين قنصل فرنسا وقنصل الدنمارك الذّي استشاط غضبا من اقتراح الأوّل بحجر البضائع والأشياء التّي كانت على متن المركب إلى جانب الحجر المفروض على طاقمه وهو ما آثار حمق قنصل الدنمارك الذي كان ينتظر وصول هذه الأغراض الشخصية بفارغ الصبر، وصاح في وجه قنصل فرنسا، فما كان من محمد بن علي باشا إلا أن تدخّل لإسكاته في عدّة مناسبات ناهيا إياه بلهجة صارمة. وتابع قنصل فرنسا حديثه إثر ذلك محتجّا أمام ابن الباي على استحواذ قنصل إنجلترا على المكان الأوّل خلال هذه الجلسة مذكّرا بأنّ

البند 13 من المعاهدة[8] التونسية الفرنسية ينصّ بجلاء على أنّ المكان الأوّل عند المقابلات الرسميّة يكون لقنصل جلالة ملك فرنسا. وتابع السيد فور تذمّره من هذه الحادثة مُذكّرا بأنّ علي باشا، وفي حادثة مُماثلة قدّم السيّد لوجل Logles مبعوث السويد على حساب القنصل الفرنسي قوتيي Gautier، الذي ظلّ واقفا إلى أن تحصّل على الامتيازات التّي كان يستحقها.

ولتخفيف حدّة الاحتجاج لدى القنصل الفرنسي عمد محمد بن علي باشا إلى الانفراد بالقنصل الفرنسي وتقديم القهوة له لتهدئة خواطره لكن دون أخذ قرار مُناسب حول موضوع الاستياء أو التذمّر. وبعد ورود رسالة من الوزير الفرنسي إلى علي باشا وعد هذا الأخير بأن يُعطي أوامره بأن تحترم التراتبية القائمة بين القناصل وخاصّة أفضليّة قنصل فرنسا مع تقديم لوم لابنه جراء تصرفاته أثناء هذه الحادثة.

في نهاية ستينات القرن 18 كان القنصل الفرنسي وزميله البريطاني الوحيدان اللذان استقبلهما الباي بانتظام بصفة شخصية وعلى انفراد. وكانت مثل هذه الجلسات الخاصة مع الباي تسمح بتسوية بعض المسائل التي يتعذّر حلّها في الجلسات العامة بحضور أعضاء الديوان وأطراف أخرى من أهل البلاط. (Christian WINDLER, 2002) ففي عام 1775 وعلى إثر استهداف سفن الايّالة بميناء حلق الوادي بصفة مفاجئة، من قبل سفن مالطية جمع الباي كلّ من قنصلي فرنسا وانجلترا للتباحث في تداعيات هذا الحادث، واختلى بالأوّل ليعلمه بضرورة تدخل ملك فرنسا لدى حاكم مالطة لتعويض الخسائر الناتجة عن هذا الهجوم المُباغت ومُحاسبة الضالعين. ثمّ وأثناء مقابلة الباي رفض قنصل إنجلترا أن يحتلّ المكان الثاني بعد نظيره الفرنسي. وقد أعلمه الباي بأنّ المكان

[8] المعاهدة التونسية الفرنسية المؤرخة بـ 9 نوفمبر 1742، الأرشيف الوطني التونسي، الرصيد الاسباني، حافظة 3374، ملف 76.

الأوّل يعود لقنصل فرنسا وإذا ما لم يرغب في البقاء وراءه فإنّه بإمكانه أن يظلّ واقفا. وفعلا بقي القنصل الإنجليزي واقفا طوال المقابلة ولم يجلس البتة.

ومهما يكن من أمر فقد بدت لنا الاشارات المبثوثة في متن المذكرة بهذا الصدد متأثرة بالكشف عن الأسبقية التي حُظيت بها فرنسا في الايالة من زاوية إعادة تملّك مكتسبات التميّز الفرنسي لا فقط على مستوى القناصل، وإنما أيضا على مستوى المبعوثين الفرنسيين الذين توافدوا على الايالة. وعلى سبيل المثال قدم "الكونت" دو فوربان de Forbin إلى تونس في عام 1776 وزار علي باي لإعلامه بإجازة القنصل دي سوزيو ونقله إلى فرنسا وتقديم تحيّة ملك فرنسا. وقد تحصّل الكونت على كل مظاهر التوقير والاحترام إلى جانب المؤونة اللازمة لمواصلة رحلته. كما تسنّى له التحدث مباشرة مع الأمير حمّودة ابن الباي الذّي لم يسبق- حسب مُحبّر المذكرة - أن شاهده أو التقى به أيّ أوروبي في ذلك التاريخ وهو ما يُعدّ علامة تميّز غير مسبوقة بالنسبة لهذا "الكونت" الفرنسي.

في المنحى ذاته، يُقدم مُحبّر المذكرة نموذجا آخر عن تفرّد قنصل فرنسا عن سائر القناصل الأوروبيين فيما يتصل بالمقابلات الشخصية التي تجمعه بالباي. فقد حُظي قنصل فرنسا دو سيزيو بغرفة خاصة بقصر باردو حيث يمكنه انتظار الجلسات التي تجمعه بالباي دون الاختلاط بباقي القناصل أو الأوروبيين الوافدين على القصر[9]. وكان يتردّد مرارا على قصر باردو على متن عربة مجرورة وهو امتياز آخر منحه إياه علي باي.

[9] في عام 1755: منح محمد بن علي باشا قنصل فرنسا كعربون محبة وصداقة منزلا ريفيا مؤثثا ليقضي به شهرا صحبة أفراد عائلته ولم يكتف بذلك بل زاره مرفقا بأهل البلاط. وكان يعامل زوجة القنصل وابنته معاملة خاصة حتى أنه أمر بإرسال عشرة جمال محمّلة بكل أنواع المؤونة والغلال. والمهم أنهذه الزيارة قد أثارت انتباه كل ضبّاط الديوان وزادت من هيبة القنصل التي يتمتع بها في الايالة.

وأثناء مراسم الاحتفال بزواج الأميرين الحسينيين يوم 10 أكتوبر 1776، بات واضحا من خلال المراسم المُقامة أنّ ابن الباي حمودة سيكون ولي العهد المرتقب. وقام القناصل بتهنئة الأميرين دون تمييز بينهما غير أنّ قنصل فرنسا، وبالتنسيق مع الوزير مصطفى خوجة كان له رأي آخر، حيث اجتمع بكبار التجّار الفرنسيين في الغرفة المخصّصة له داخل قصر باردو وقرّر أن ينتظر انسحاب بقية القناصل من القصر حتى يُهنّئ بنفسه الباي وابنه حمودة وقد أثنى الباي على صنيعه واهتمامه بأفراد أسرته. وطالب القنصل رُؤية ابنه دون تقبيل يده زاعما أن هذه المراسم تخص الباي أو ولي عهده فقط. ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل أمر القنصل الفرنسي سفن بلاده الراسية بميناء حلق الوادي بإطلاق المدافع احتفالا بهذه المناسبة و تم كذلك إطلاق الألعاب النارية داخل الفندق الفرنسي والذّي تم تزويقه وإضاءته لمدة ليلتين. كما أقام القنصل احتفالا جمع فيه التجار الفرنسيين والأجانب وكبار رجال الايالة مما أثار إعجاب الباي بكلّ هذه المظاهر الاحتفالية وأخبره بأنه اتخذ قرارا بتحرير باش قزقه[10] المسمى Santi Saetoni وتاجر مالطي يدعى Carlo Cini.

وتُبيّن قراءة راصدة للمذكّرة أنّ الأفضليّة التي كانت تتمتع بها فرنسا بإيّالة تونس كانت تتأثّر بالسياق التاريخي وبالأزمات الدبلوماسية التّي شهدها القرن الثامن عشر. بداهة، لا يمكن فهم هذا التأثر بكيفية تلقائية، ومن دون روية أو تفكير في رغبة فرنسا في فرض الاعتراف بضمّ جزيرة كورسيكا ومطالبتها بإعادة الأسرى الكورسكيين الذين احتجزتهم سفن قراصنة تونس قبل هذا الضمّ بصفتهم رعايا لجمهورية جنوة (A. GUELLOUZ, A. MASMOUDI, M. SMIDA, A. SAADAOUI, 2007) التي كانت في حالة حرب مع الإيّالة. ففي يوم 28 نوفمبر 1768 قاد أحد ريّاس السفن إلى ميناء حلق الوادي ثلاثة بحّارة

[10] أحد رؤساء خدام قصر الباي.

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

كورسكيين تمكّن من احتجازهم في بونيفاسيو Bonifacio بعد أن قتل البحّار الرابع وحجز مركبهم. وتبعا لذلك رفض الباي مقابلة قنصل فرنسا دي سيزيو الذّي طلب لقاءه لتسوية هذه الغزوة القرصنيّة، وهو ما يدلّ عن ارتباط المراسم بحالتي الحرب والسلم، حتى أنّ الباي غضّ الطرف عن مطالب القنصل الفرنسي بهذا الخصوص وأمر ببيع السفينة ومحتوياتها أمام أعين القنصل ببلاط باردو ورفض مقابلة القنصل الفرنسي مُجدّدا.

في الاتجاه نفسه، طرح مُدوّن المذكرة مسألة تبادل الزيارات التّي كانت تندرج في نطاق المجاملات الدبلوماسية بين القناصل أو بين القناصل والمبعوثين الأوروبيين إلى الإيالة. ففي شهر جويلية عام 1755 اعترف قنصل هولندا ليفت Levet كتابيا بأفضلية قنصل فرنسا بعد أن كان قد رفضها سابقا. وطلب بالتالي تحديد موعد لزيارته ثم رد الزيارة حسب العرف الجاري به العمل في مثل هذه المناسبات.

وعلى النقيض من ذلك فإنّ عدم اعتراف الفاعلين الدبلوماسيين بأسبقية القنصل الفرنسي بالإيّالة من شأنه أن يُلغي بروتوكولات المجاملة. وهو ما نعاينه في شهر نوفمبر عام 1758 عندما قدم إلى الإيالة قائد هولندي بهدف تجديد السلم مع الإيّالة وتمكن من مقابلة الباي ثم غادر قصر باردو، غير أنّ القنصل دو سيلوز De Sulause لم يُبادر بزيارته لأنّه لم يعترف بأفضلية القنصل الفرنسي بالإيّالة.

وإلى جانب مراسم مقابلة الباي وتبادل الزيارات بين القناصل والمبعوثين، استند دي فيلنوف إلى خاصية ثالثة للإيماء إلى الأسبقيّة الفرنسية ويتعلق الأمر بطقس تقبيل يد الباي[11].

[11] كان القناصل الأجانب مجبرين على السير ورؤوسهم عارية دون قبعة عند الوصول إلى قصر باردو وكان عليهم أيضا ان يتجردوا من نعالهم وسيوفهم في حضرة الباي. وأثارت هذه القواعد والمراسم حفيظة القناصل الأوروبيين الذين اعتبروها مساسا بهم وبسيادة دولهم وتذمروا منها ورفضوها أحيانا.

كانت عادة تقبيل يد الباي مقبولة عموما من قبل تجّار فرنسا المقيمين بتونس لكنّها أثارت معارضة القناصل والقائمين بالأعمال الذّين يمثّلون ملك فرنسا في تلك النواحي. لكن طالما أنّه تمّ التأكيد على أسبقيّة "إمبراطور" فرنسا في ضوء كل المراسم الاحتفالية ككلّ، يمكن للقنصل وعند الضرورة أن يُقبّل يد الباي. ووفقا للعرف الذي تمّ وضعه إثر المعاهدة التونسية الفرنسية لعام 1742 كان على القناصل تقبيل يد الباي ووليّ عهده المرتقب فقط، بينما كان يتعيّن على باقي القناصل تقبيل أيدي كل أبناء الباي. وعلى عكس القناصل الفرنسيين – المحميون من قبل الباي وكذلك تجار فرنسا- تمّ إعفاء جميع ضبّاط البحريّة الملكيّة الفرنسيّة من هذا الطقس بغضّ النظر عن رتبهم بخلاف ضبّاط القوى الأوروبيّة الأخرى الذّين كان يتعين عليهم تقبيل يد الباي. (Christian WINDLER, 2002)

في هذا المجال، يُخبرنا فيلنوف أنّ مبعوث ملك إنجلترا القائد الانجليزي بربار Barber الذي وصل إلى تونس في بداية سنة 1760 لتهنئة علي باي بمناسبة صعوده إلى السلطة كان على وشك عدم إنجاز مهمّته والعودة إلى بلاده لأنّه رفض في البداية تقبيل يد الباي والامتثال إلى ضوابط المراسم الجاري بها العمل أو آداب المعاشرة. غير أنّ قنصل إنجلترا أثناه عن ذلك وتمكّن من إنجاز مهمّته بعد تقبيل يد الباي ثم مغادرة الإيّالة.

وكان علي باشا طلب عام 1740 من القنصل الفرنسي جان لويس قوتيه Gautier (1734-1743) تقبيل يده، وهو طقس كان قناصل فرنسا معفيون منه قبل ذلك التاريخ. وأجرى القنصل الفرنسي اتصالات مع الباي في أكتوبر 1742 تمحورت حول طقس تقبيل يد الباي وامتيازات فرنسا في منطقة طبرقة. وكان علي باشا فرض على قنصل فرنسا تقبيل يده كلّما قدم إلى قصر باردو

لمقابلته حتّى تكون هذه الآداب مماثلة لمعاملة داي الجزائر لقناصل فرنسا حسب ما أورده دي فيلنوف.

وفي الواقع لا تخلو طقوس تقبيل يد الباي، من تعبير رمزي عن قوة النظام وتشبثه بـ"تفوّقه"، فالقناصل والمبعوثون الخارقون للعادة بتونس كانوا يُقارنون مجتمعا يرفض المعاملة بالمثل في علاقاتهم بـ"الكُفّار". وينسحب ذلك على مبعوث التوسكانة- التي كانت تتبع آنذاك إمبراطور النمسا- الذّي قدم إلى تونس لإبرام معاهدة سلم مع إيّالة تونس والذي أُجبر على تقبيل يد محمد الرشيد باي خلال كلّ الزيارات الرسميّة التي قام بها في قصر باردو. كما أقرّ المبعوث بتعيين السيد كارليي قنصلا للإمبراطور بتونس تبعا لتوصية من الباي.

والملاحظ في هذا المضمار أنّ التفاعلات الدبلوماسيّة كانت تتركز أحيانا حول مراسم رمزية تتعلق بالراية لكنها تترجم عن وجود تراتبيّة بين القوى الأوروبيّة التي كان لها تمثيل دبلوماسي بإيالة تونس.

-طقس رفع الراية فوق مبنى القنصليات الأوروبيّة: مراسم رمزية مَحل مُساومة!

نحسب أيضا أنّ هذه الطقوس المصحوبة بموكب موسيقي تختزن دلالات تاريخيّة عدّة، يكشف عنها المشهد العام الذّي يتّخذ شكل احتفال كرنفالي يجري ترتيبه وفق مخططّ مدروس، وإخراج محبوك يجعله تقليدا مُفعما بالمعاني والرموز التي يصنعها النظام الحسيني بوصفها آليّة لفرض هيبته على "مجتمع القناصل"، وتجديد السلطة وضمان استمراريتها.

وإلى حدود سنة 1775 كان قناصل فرنسا وإنجلترا والبندقية يتمتعون بامتياز رفع الراية فوق مبنى القنصلية، أمّا باقي القناصل فكانوا يستعملون مروحة هوائية أو شعلة ناريّة للتنبيه إلى وجود حرم القنصليّة. ويمكن الإقرار في هذا السياق أنّ مراسم رفع العلم كانت لها أهميّة في إطار المنافسة التّي كانت بين

القوى الأوروبيّة وخاصّة منها تلك القوى التي كانت تُعدّ من "درجة ثانية" على غرار البلدان الاسكندنافيّة والتّي حاولت جاهدة أن تتجنّب الظهور بمظهر دولة دون رتبة فرنسا أو إنجلترا.

ورغم التنصيص في المعاهدات الثنائيّة بأنّه يسوغ لقناصل الدول الأوروبيّة رفع الراية فوق منزل القنصليّة، إلاّ أنّ الظفر بهذا الامتياز كان يتطلّب خوض مفاوضات عسيرة وشاقة مع قصر باردو وضبّاط الديوان، الذين يتولون تنفيذ هذا الإجراء، مع ما يصحب ذلك من تقديم عطايا وهدايا وهبات أو ما يمكن أن نسمه بـ "الاستعمال المُتعارف عليه في الايالة". وهو ما يُفسّر بدوره تأخر رفع رايات الدول الأوروبيّة فوق قنصليّاتهم خلال القرن الثامن عشر.

وعلى سبيل المثال في فترة حكم محمد الرشيد باي (1756-1759) وصلت فرقاطة حربية هولندية كان قائدها مكلّفا بتجديد السلم مع الايّالة بحسب شروط المعاهدة السابقة. وطلب القائد تبعا لذلك السماح برفع راية بلاده على مبنى القنصليّة، غير أن الباي صرّح بأنّه يطمح في الظفر بنفس الامتيازات التّي حصل عليها داي الجزائر عقب امضاء السلم بينهما. كما اقترح تعيين شاب هولندي كقنصل جديد كان قد تزوّج من ابنة طبيبه الشخصي، إضافة إلى دفع مبلغ 6000 بندقي للتمتّع بحقّ رفع الراية الهولنديّة فوق مبنى القنصليّة. وأكّد الباي أمام عدم قدرة المبعوث الهولندي على الإجابة على شروطه، على ضرورة أن تُجيبه السلطات الهولندية في غضون أربعة أشهر على أقصى تقدير.

وتأسيسا على هذه المرجعية التاريخية يمكن اعتبار رفع الراية رمزا أو تعبيرا عن استمرار العلاقات الدبلوماسية بين بلدين في إطار المعاهدات الثنائية، وأنّ إنزالها يُعدّ إعلانا للعموم بانقطاع العلاقات وجفائها. ويتأكّد ذلك إذا علمنا أنّ الراية كانت مرئية من قبل رعايا الباي. ولا غرو، أنّ اعتقد أهالي مدينة تونس بحصول قطيعة في العلاقات التونسية الفرنسيّة مع بداية شهر جوان 1773

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

عقب قيام أعوان القنصليّة الفرنسيّة ببعض أعمال الصيانة، ممّا حال دون رفع الراية فوق البناية لفترة مؤقتة حسب العرف الجاري به العمل. فقد تفشّت إشاعة مفادها انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الايالة وفرنسا حتى أنّ بعض الأهالي والجنود قد هبّوا دفعة واحدة مهدّدين بالاعتداء على الفندق أو المنزل القنصلي. آنذاك تدخّل شيخ المدينة وفنّد هذه الاشاعات واضطرّ القنصل الفرنسي إلى القيام بجولة على متن حصانه لكلّ أرباض المدينة قصد دحض هذا الخبر المضلّل ومن أجل عودة الهدوء إلى كافة أنحاء المدينة.

ويخبرنا مدوّن المذكرة عن الصعوبات التي واجهتها مملكة السويد للظفر بامتياز رفع رايتها على مبنى القنصليّة ويُؤكد على أنّ ذلك تم بعد محادثات عسيرة وتكبد مصاريف متعددة. وقد حصلت على موافقة الباي فيما يتعلّق بتنفيذ أحد بنود المعاهدة التونسية السويدية لسنة 1736الذي ينصّ على أحقيّة قنصل السويد في رفع الراية فوق مبنى القنصليّة. وبغضّ النظر على أنّ هذه الحادثة تُحيل إلى وجود تمايز وتراتبية بين القوى الأوروبيّة تظهر حتى من خلال تنفيذ المراسم الدبلوماسية، فإنّ ما يتعيّن التشديد عليه في هذا الموضع أنّ دو فيلنوف اعتبر أنّ السويد قد تحصلت على موافقة الباي برفع الراية بعد مرور 22 سنة، مقابل دفع مبلغ مالي قُدّر بـ 4000 بندقي، أي ما يُعادل 50 ألف ليرة فرنسية.

لكن إذا ما عدنا إلى مراسلات القنصل السويدي بتونس جون أنطوان موليناري (1765-1778) الذي كان يتفاوض مع علي باي من أجل الظفر بهذا الامتياز، نلاحظ أنّه يُقدّم معطيات مُغايرة لما ورد في المذكرة، ذلك أنّ الباي قد اشترط على العرش السويدي إرسال 30 مدفعا وتوزيع مبلغ مائتي بندقي على بطانته المقربة مقابل التمتع بامتياز رفع العلم على مبنى القنصليّة السويدية، وكان ذلك في أواخر سنة 1777. ولهذا السبب لم يتردد الباي لاحقا في تحرير رسالة

يلتزم فيها بالسماح للقنصل السويدي برفع الراية بمجرّد وصول "الهدايا". وفعلا تمكّن موليناري من رفع الراية على منزل القنصليّة في 26 أفريل 1778، (Mehdi JERAD, 2015) أي بعد مرور 42 عاما من المُصادقة على معاهدة السلام والصداقة التونسية السويدية الأولى لعام 1736.

من خلال مقارنة ومكافحة مراسلات موليناري بالمذكرة، يتضح أن الأخيرة اعتمدت على محتوى المراسلات القنصليّة الفرنسية. فالقنصل دي سوزيو كان على علاقة جيّدة بالباي وبطانته المقربة بل كان صديقا حميما للوزير مصطفى خوجة، وبالتالي لا نستبعد أن أطلعه على حيثيات المباحثات المتصلة بالراية السويدية واتجاه الباي إلى الموافقة على طلب ملك السويد منحه امتياز الراية، وهو ما يُفسّر إشارة المذكرة إلى بداية التوافق حول مسألة الراية منذ سنة 1774.

وإلى جانب عدم دقّة المذكرة في تحديد تاريخ رفع الراية السويدية وكُلفة الظفر بهذا الامتياز، فإنّنا نستنتج خاصيّة أخرى لا تقلّ أهميّة عن سابقتها، تكمن في وجود تمايز بين القوى الأوروبيّة على مستوى الهدايا التي كانت مطالبة بإرسالها في مثل هذه المناسبات. فقد كانت بعض القوى الأوروبيّة " من درجة ثانية" مُلزمة بإرسال هدايا قيّمة تتكون من المدافع والذخائر الحربية على غرار السويد والدنمارك وهولندا، بينما القوى الكبرى مثل فرنسا وانجلترا كانت تكتفي ببعض الهدايا الثمينة أو "الهبات" والتي يتم تحديد سقفها المالي مسبقا.

ويمكن الاستدلال في هذا الإطار بما حصل لهولندا مثلا في بداية فترة حكم علي باي. فقد طلبت هولندا عن طريق قائد السفينة الحربية Rintee إعادة البضائع والاشياء المُحمّلة على متن مركب تابع للشركة الهولندية دفعته الأمواج إلى نواحي الوطن القبلي بالإيّالة وتعرّض لهجوم من قبل القبائل. بيد أنّ الباي استقبله بلا مبالاة ورفض مطالبه متعلّلا بأنّ لا سلطة له على هذه القبائل.

المراسم الدبلوماسية والأفضلية الفرنسية بإيالة تونس من خلال مذكرة فرنسية غير منشورة مؤرخة بسنة 1777

ويُضيف دو فيلنوف أنّ السبب الدفين لهذا الرفض ولهذه المعاملة المُهينة نوعا ما، تعود إلى عدم استجابة هولندا لمطالب الباي بإرسال الهدايا المتفق عليها، وخصوصا الذخائر الحربية التي كان تحصّل عليها سابقا علي باشا. وهدّد الباي بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في صورة عدم وصول جواب على هذه المطالب، بل ذهب إلى حد إصدار أوامره بعدم تموين السفينة بما تحتاجه من مواد غذائية. كما قرر الباي تخصيص 17 طلقة مدفعية فحسب لتحية راية السفينة الحربية الهولندية وخمس طلقات فقط لشخص قائدها عند المغادرة.

ويبدو أن اختلاف نوعية الهدايا حسب الدول الأوروبيّة لم يكن مقتصرا على إيالة تونس. ففي إيالة الجزائر كان الأتراك العثمانيون يُحدّدون نوع الهدايا، إذ نجد سبع دول –إلى حدود بداية القرن 19-كانت تُقدم للجزائر هدايا كل سنتين، وهي كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال ونابولي والسويد والنرويج والدنمارك في شكل مواد حربية (حبال حديد بارود سواري مجاذف...) بقيمة 30000 ليرة. أمّا باقي الدول الأوروبيّة وهي كلّ من فرنسا وانجلترا وإسبانيا وسردانيا والبندقية وراقوزا، فكانت تقتصر على بعض الهدايا الرمزيّة كل سنتين بقيمة 10000 بندقي بالإضافة إلى هدايا من المجوهرات قد تصل إلى 50000 بندقي. (Rahmouna Blil, 2010)

ويبدو الأمر متشابها تماما إذا ما استقرأنا حالة الدنمارك أيضا. فبمجرّد انعقاد السلم بين الدنمارك وإيالة الجزائر، وصل أسطول حربي دنماركي إلى إيالة تونس في منتصف سنة 1772. وطلب الباي من قائد الأسطول أن يمنحه نفس الهدايا التي تحصل عليها داي الجزائر مقابل رفع شعلة نارية فوق مبنى القنصليّة وتمت تحية راية الأسطول ب. 25 طلقة مقابل 17 طلقة لشخص القائد.

لئن حاول أعوان الدبلوماسية الفرنسية بكل ما أوتوا من جهد ترويج صورة ملكهم على أنّه يملك رتبة إمبراطور، التي تُحيل حتما إلى لقب أمير مساو لأقرانه، إلا أن هذه الجهود ساهمت في منح فرنسا حقّ الأسبقية في إيالة تونس. ومع ذلك وفي بعض الأحيان، فإنّ بعض القوى الأوروبيّة التّي كانت تُعد من درجة ثانية، على غرار السويد والدنمارك، كانت تطالب بمعاملة ممثلي جميع الأمراء الأوروبيين على قدم المساواة، حتى فيما يتّصل بمراسم رمزية مثل رفع الراية.

***

لا ريب أنّ الأسبقية الدبلوماسية الفرنسية بإيالة تونس خلال القرن الثامن عشر كانت حقيقة مرئية من قبل "مجتمع القناصل" رغم المنافسة التي وجدها قناصل فرنسا من قبل نظرائهم الانجليز وممثلي الامبراطور النمساوي. وقد قدّمت مذكّرة دي فيلنوف تمثّلات متداخلة بما أنّها تحمل تصوراته الشخصية، ولكنّ بعضها أيضا منقول أو وقع انتقاؤه من المراسلات الدبلوماسية بهدف تمرير خطاب يميل إلى شدّ انتباه سلطة الإشراف أو أقرانه حول كل مستويات المراسم الدبلوماسية. فهو لم يكن شاهد عيان، بل مجرد جامع وناسخ للمعطيات التي اقتباسها من الوثائق المُتاحة مع إضفاء الذاتية الشخصية أحيانا. وبالتالي يمكن إدراج هذه المذكّرة في سياق تقاطع الأفكار حول تصورات وتمثلات الآخر. كما أنها تكشف عن حالة من توازن القوّة الدبلوماسية في فترة معيّنة. والواقع أنّ هذه الأدبيات تعكس هوسا بالكتابي بما أنّها بمثابة جرد للكتابات القنصليّة التّي يمكن أن تخلّدها الذاكرة.

ومهما يكن من أمر فإنّ المراسم الدبلوماسية التي توقّف عندها المؤلف، لم تكن مجرّد مجموعة من الرموز والعلامات المُبهمة، بل كانت نتاجا لتجارب وممارسات القناصل فيما بينهم من جهة، ولتفاعلاتهم مع سلطات الإيالة من جهة أخرى وهي مستمدّة من منظومة مرجعيّة ثقافية. والمهم أنّ المسبقات الثقافية عن

مجتمع ما، البارزة أحيانا والمستبطنة أحيانا أخرى، تُعيق فهم الآخر ومحيطه فهما عميقا مجرّدا وتحجب بالتالي عن المُشاهد صور الآخر كما هي في الواقع.

قائمة المصادر والمراجع:

-المعاهدة التونسية الفرنسية المؤرخة بـ 9 نوفمبر 1742، الأرشيف الوطني التونسي، الرصيد الاسباني، حافظة 3374، ملف76.

-الأرشيف الوطني الفرنسي، مذكرة دوفيلنوف:

AN, AE/B/III/ 307

المراجع باللغة العربية:

-ناصر أحمد إبراهيم، (2014)، "آداب وطقوس شرب القهرة في القاهرة العثمانية"، حوليات إسلامية، العدد 48-2.

-رحمونة بليل، (2010)، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830، أطروحة دكتورا، تحت إشراف الأستاذ فغرور دحو، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية.

المراجع العربية مترجمة:

Nasser Ahmed Ibrahim, 2014, "Etiquette and rituals of drinking coffee in Ottoman Cairo", Annales islamologiques, nº48-2.

Rahmouna Blil, 2010, Foreign consuls and consulates in Ottoman Algeria from 1564 to 1830, Phd, Supervisor Dr. Faghrour Daho, Oran University, Faculty of humanities and Islamic civilization.

المراجع الأجنبية

Anne, MEZIN, (1998), Les consuls de France au siècle des Lumières 1715-1792, Paris, ministère des affaires étrangères.

-A. GUELLOUZ, A. MASMOUDI, M. SMIDA, A. SAADAOUI, (2007), *Histoire de la Tunisie. 3. Les Temps Modernes*, Tunis, Sud Éditions.

-A. GUELLOUZ, A. MASMOUDI, M. SMIDA, A. SAADAOUI, (2007), History of Tunisia, Modern area, Tunis, Sud Editions.

-Anne, MÉZIN, (1998), French consuls in the Age of Enlightenment 1715-1792, Paris, Ministry of Foreign Affairs.

-Christian WINDLER, (2002), La diplomatie comme expérience de l'Autre, consuls français au Maghreb (1700-1840), Genève, Droz.

-Christian WINDLER, (2002), Diplomacy as experience of the other, French consuls in the Maghreb (1700-1840), Geneva, Droz.

-Eugène PLANTET, (1894), Correspondance des Beys et consuls de France avec la cour, Paris, Félix Alcan, t.3.

-Eugène PLANTET, (1894), Correspondence of the Beys and consuls of France with the court, Paris, Félix Alcan, t.3.

-Jörg ULBERT et Sylviane LLINARES (dir.), (2017), La liasse et la plume : les bureaux du secrétariat d'État de la Marine (1669-1792), Rennes, Presses universitaires de Rennes.

-Jörg ULBERT et Sylviane LLINARES (dir.), (2017), The bundle and the pen: the offices of the Secretary of State for the Navy (1669-1792), Rennes, Presses Universitaires de Rennes.

- Jocelyne DAKHLIA, (1988), « Dans la mouvance du prince : la symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb »,Annales Économies, Sociétés, Civilisations, n°43-3, pp. 735-760.

- Jocelyne DAKHLIA, (1988), « In the movement of the prince: the symbolism of itinerant power in the Maghreb », Annales, Economies, Societies, Civilizations, n°43-3.

-Mehdi JERAD, (2017), « La préséance française dans la régence de Tunis, perçue par le consul suédois Jean Antoine Molinari (1764-1778) », in Mehdi JERAD (dir.), *Le cérémonial dans les sphères politiques et religieuses à travers les âges*, Regroupement Latrach des Livres Spécialisés, p. 323-338.

- Mehdi JERAD, (2017), « The French precedence in the regency of Tunis, perceived by the Swedish consul Jean Antoine Moliniri (1764-1778), in Mehdi JERAD (dir.), Ceremonial in the political and religious spheres through the ages, Regroupement Latrach des Livres Spécialisés, p. 323-338.

-Mehdi JERAD, (2015), La correspondance de Jean Antoine Molinari, consul suédois à Tunis 1764-1778, Faculté des lettres et des sciences humaines de Sousse, Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, Laboratoire « Histoire des économies et des sociétés méditerranéennes », Tunis, 607 pages.

- Mehdi JERAD, (2015), The correspndence of Jean Antoine Molinari, Swedish consul in Tunis 1764-1778, Faculty of arts and human science of Sousse, 607 p.

-Moncef TAIEB, (2011), *Pouvoir et représentations. Réflexions sur les fondements culturels du pouvoir politique dans la Tunisie moderne*, Tunis, Faculté des Lettres, des Arts et des Humanités de la Manouba.

-Moncef TAIEB, (2011), Power and representation. Reflections on the cultural foundations of political power in modern Tunisia, Tunis, Faculty of Letters, Arts and Humanities Manouba.

-Moncef TAIEB, (2017), « Pouvoir et sainteté : Le rituel de la Mahalla dans la Tunisie ottomane », in Mehdi JERAD (dir.), *Le cérémonial dans les sphères politiques et religieuses à travers les âges*, Regroupement Latrach des Livres Spécialisés, 2017, p. 277-299.

-Moncef TAIEB, (2017), « Power and Sanctity: The Ritual of the Mahalla in Ottoman Tunisia », in Mehdi JERAD (dir.), Ceremonial in the political and religious spheres through the ages, Regroupement Latrach des Livres Spécialisés, p. 277-299.